البلاد . في ما درج على تسميته بحكومه الفعاليات السياسية ، أو حكومة الإتحاد الوطني .

وكان الرئيس سركيس قد استشار بعض الاطراف،كما استشار المسؤولين السوريين بإرساله العميد جوني عبدو إلى دمشق . فكان جواب معظم الأشخاص الذين تمت استشارتهم، أن الموضوع يجب ألّا يبحث على هذا النحو المتسرع ، وتساءلوا : لماذا تم اختيار هذا الوقت بالذات لقبول إستقالة الحكومة؟ وكان جواب المسؤولين السوريين انهم مستعدون لتسهيل الأمور مع تأكيد أنهم يعتبرونها شأناً لبنانياً داخلياً .

وقد اعتبر الرئيس سركيس أن هذا الجو من التساهل ، ومن عدم المعارضة ، إنما هو عنصر كاف للانطلاق الى فتح باب التغيير الحكومي . وقبل ساعة واحدة من إجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في ١٦ تموز ، فاجأ رئيس الجمهورية رئيس الحكومة بأنه سوف يقبل الإستقالة المقدمة في السابق ، وانه سوف يبدأ بالاستشارات .

ثم بدأت سلسلة من الإجتماعات والإتصالات على مختلف الصُعّد داخلياً وعربياً ودولياً ، وسرعان ما تبين أن الأمور عادت فتداخلت ، وأن العديد من القضايا لا بد من أن يبحث بروية ، على هامش البحث في تشكيل الحكومة ، لا بل في أساس الأبحاث المتعلقة بهذا التشكيل .

وعندما بدأت الإتصالات مع العاصمة السورية تبين أن هناك أموراً كثيرة كان الحكم اللبناني يراهن عليها. وقد سارع أحد المطلعين إلى التعبير عن حقيقة المشكلة بالقول : إن هناك أكواماً من المشاكل المتراكمة ، وأن هذه المشاكل لم يطرأ أي جديد حتى يمكن حلها ، والجديد الوحيد الذي طرأ ، لبنانياً ، هو قيام الهجوم الكتائبي الشامل على مواقع كميل شمعون ، وأنه إذا كانت السلطة تعتقد أن السيطرة الكتائبية هي عامل مساعد في الوصول إلى حل للأزمة ، فإن ذلك يتناقض مع الواقع . كما اعتبر العديد من السياسيين والأحزاب اللبنانية أن توقيت قبول إستقالة الحص هو ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، نوع من المكافأة للكتائب بالنظر إلى أن رئيس الحكومة المستقيل كانت له مواقف صريحة في رفض التقسيم . كما أن هذا التوقيت يغطي على ما حدث في المنطقة الشرقية والذي كانت الأوساط السياسية تعتقد أنه سوف يحتل الصدارة في وسائل الاعلام وفي أذهان الناس لعدة أشهر .

وبالفعل ، إتجهت الأنظار كلها نحو تشكيل الحكومة الجديدة ، ونحو إختيار الشخصية المؤهلة لهذا التشكيل . وكانت الاجواء في المنطقة العربية تشير إلى أن العدو الإسرائيلي يستعد للقيام بخطوة تصعيدية لتكريس إحتلاله للقدس والضفة الغربية ، كما كانت الأزمة العنيفة بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران تنذر بتفاعلات قوية في المنطقة . كما كان الدور الأوروبي قد برز من جديد في قضية الشرق الأوسط وراح البعض ينتظر ما سيكون عليه دور لبنان في الحلول التي قد تقترحها أوروبا الغربية في المنطقة العربية .

وهكذا ، جرت الإستشارات لتأليف الحكومة ، في أجواء غلب عليها طابع التشابك بين أوضاع لبنان وأوضاع المنطقة ؛ وهو التشابك الذي إزداد حدة مع عودة التهديدات الإسرائيلية بالإنتقام من لبنان ، أو بضرب المواقع والمناطق الخاضعة لإشراف قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني .

وقد أبدى مختلف الفرقاء ، خلال الإستشارات، إيجابية تجاه ضرورات الوفاق الوطني التي طرحها رئيس الجمهورية ، غير أن وجهات نظر القوى الوطنية والتقدمية والرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي ، والعديد من الهيئات الإسلامية ، فضلاً عن المسيحيين المعادين للهيمنة الفاشية ، كانت تتركز في إطار الإتجاهات الرئيسية الآتية : الوفاق الوطني ضرورة حيوية ، ولكنه لن يتحقق دون مواجهة فعلية للمشروع الكتائبي : القوى المؤهلة للمشاركة في الحكومة يجب أن تكون مؤمنة بوحدة لبنان : لا يجوز القفز فوق بعض القوى الأساسية على الساحة اللبنانية : يجب تنفيذ قانون الدفاع الوطني الجديد ومنع محاولات فرض الإستئثار من جانب قائد الجيش وبعض الأشخاص : على رئيس الجمهورية أن يعطي ، في الحكومة الجديدة ، مواقع أساسية للحركة الوطنية اللبنانية بوصفها القوة المؤهلة لتحقيق التوازن الوطني : وأخيراً فقد كان رأي الأوساط الوطنية متفقاً على تنفيذ المقررات العربية والدولية بشأن الأزمة اللبنانية ، ومنع التعامل مع العدو الإسرائيلي .

وعندما كثرت الاقتراحات والافكار المتعلقة بالأشخاص المؤهلين لتأليف الحكومة ، تبين أن هناك مسعىً لترك القضايا السياسية الكبرى التي يتوقف عليها مصير البلاد ، وترك أو تأجيل الأسس المطلوبة لتشكيل الحكومة ،